

سقف
تعداد

الرقم: ٤٦٥ / ٢٠١٧

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية - الديوان
12 - كتون الثاني - 2017

التاريخ: ٢٠١٧/١/١٢

339 : الرقم المتسلسل :
 امصال :
 فالوبية :
 فالوبية

معالي رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأكرم،،

الموضوع: الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٤٣٦٦/٢٠١٦

محكمة بدایت حقوق عمان

تحية واحتراماً وبعد،،

ارجو اعلام معاليكم بان البنك قد تبلغ يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٧/١/٤ الدعوى المشار اليها اعلاه والمقامة من قبل المدعية الاولى شركة مجموعة الافق للاستثمار والتطوير والمدعي الثاني خلدون "محمد احسان" عماشة أمام محكمة بدائية حقوق عمان للمطالبة بمبلغ (١١.٣٥١.٧٣٤.٨٨٨) دينار احد عشر مليوناً وثلاثمائة وواحد وخمسون الف وسبعمائة واربعة وثلاثون ديناراً وفسلساً ٨٨٨ وأطلب اجراء المحاسبة .

وكنا قد أعلمناكم سابقاً بأن المدعي الثاني في الدعوى اعلاه خلدون عماشة كان قد اقام دعوى أمام ذات المحكمة سجلت بالرقم ٢٠٠٩/١٨٨٦ للمطالبة بذات المبلغ، وهي موقوفة لئلا بالرغم من زوال سبب الوقف في عام ٢٠١٣ بنتيجة فصل الدعوى مستندة على ذات الوقائع والبيانات، حسب التفصيل الذي أعلمناكم به سابقاً.

وفي مطلع العام ٢٠١٦ أقامت المدعية الاولى في الدعوى اعلاه، شركة مجموعة الأفق للاستثمار والتطوير، دعوى اخرى أمام ذات المحكمة سجلت بالرقم (٢٠١٦/٤٣٩٩) للمطالبة بذات المبلغ، والدعوى ما زالت قيد النظر، بالرغم من تغيب وكيلها عن حضور جلسات المحاكمة لعدة مرات.

لقد سبق وان تمت المطالبة بذات المبلغ المدعى به في الدعوى موضوع كتابي هذا، من قبل ذات الشركة المدعية الاولى في عام ٢٠٠٧ بموجب القضية البدائية الحقوقية رقم ٢٠٨٧/٢٠٠٧ التي اقيمت امام محكمة بدائية عمان،

لقد سبق وان تمت المطالبة بذات المبلغ المدعى به في الدعوى موضوع كتابي هذا، من قبل ذات الشركة المدعية الاولى في عام ٢٠٠٧ بموجب القضية البدائية الحقوقية رقم ٢٠٠٧/٢٠٨٧ التي اقيمت امام محكمة بداية عمان، والتي استندت على ذات الوقائع والبيانات ، وقد تم اعلامكم بمستجداتها في ذلك الحين، حيث صدر في هذه الدعوى، وكما تعلمون، قرار قضائي قطعي برد مطالبة الشركة المدعية الاولى عن البنك بموجب القرار رقم (٢٠١٣/٢٧٧٦) الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة التمييز والذي زودناكم بصورة عنه في ذلك الحين.

وحيث أن القضايا الثلاثة القائمة الآن تتحد بالسبب والموضوع مع القضية رقم ٢٠٠٧/٢٠٨٧ والتي، كما أسلفنا، قد صدر فيها حكم قضائي قطعي برد المطالبة، فإننا نرى بأن الدعوى التي تبلغناها حديثا وباقي الدعاوى القائمة لن تشكل أي أثر مالي سلبي مستقبلي على الوضع المالي للبنك.

مرفقاً صورة عن الرأي التفصيلي للمستشار القانوني الخارجي للبنك الاستاذ عبد الغفار فريحات بخصوص رأيه بالدعوى الأخيرة، موضوع كتابي هذا، والذي بين فيه ان البنك يتمتع بموقف قانوني جيد جداً في هذه الدعوى ، حيث خلص رأيه الى ان الدعاوى الثلاثة القائمة تجاه البنك تتحد بذات الموضوع والسبب، وان اللجوء الى المحاكم بقضايا يتم تركها من قبل المدعية الاولى والمدعي الثاني معلقة وبدون متابعة يشير الى عدم الجدية في استخدام حق اللجوء للقضاء ومحاولة منهما للتأثير على البنك بصورة غير مشروعة.

وبناء على ما تقدم جرت احاطتكم علماً بمضمونه اعلاه، وسيتم إعلامكم بمستجدات هذه القضايا أولاً بأول.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الادارة

- مرفق صورة عن رأي المستشار القانوني الخارجي.